ظاهرة تعدّد المصطلحات النحوية

د. محمد عبد الرحمن الحجوج البطوش
عمان – الأردن

الملخص

لا أحد ينكر جهود القدماء والمحدثين في دراسة المصطلحات، وتتبّعها في مصادرها المختلفة، فهو ليس بالأمر الهيّن، غير أنّ بعض الدّراسات الّتي تناولت المصطلحات اللّغويّة والنّحويّة لم تبد اهتماماً بتفسير هذه الظاهرة، ويبدو أنّ انشغالهم في تتبّع المصطلحات وملاحقتها في مظانّها المختلفة الممتدّة عبر قرون طويلة جعلهم ينشغلون عن تفسير تعدّدها واختلافها، وإن عزا بعضهم تعددها إلى الخلاف النحوي، فإذا سمّى البصريّ مصطلحاً ما أطلق عليه الكوفيّ مصطلحاً مغايراً رغبة في المخالفة.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة هذه الظاهرة من خلال طائفة من المصطلحات النّحويّة؛ لتفسير تعدّدها واختلافها، وخلص إلى أنّ تعدّد المصطلحات النّحويّة ربّما يعود إلى جملة من الأسباب، فضلاً عن الخلاف النّحويّ بين النّحاة أحياناً، منها: مرور المصطلح بمرحلة أطلقت عليها مرحلة المخاض، واختلاف مناهج النّحاة وتباين ثقافاتهم ومصادر أخذ اللغة، واختلاف الفكر النّحويّ الّذي يعكس طبيعة النّحو الاجتهاديّة، ممثّلاً على ذلك ببعض المصطلحات

تناول بعض الدارسين المحدثين الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ولحظوا أنّ المصطلحات النحوية قد تختلف باختلاف المدرسة النحوية.

ومن خلال تتبعي لكتب المدارس النحوية، وبعض الكتب التي تحدثت عن المصطلح النحوي، لم أجد سوى التكرار، مكتفية بذكر المصطلح، أو ما يقابله عند الفريق الآخر دون تعليل أو تمحيص في الغالب[1]، أو تتبع دقيق في نسبة المصطلح في مظان اللغة والنحو[2].

ولم أجد سببا عللوا به هذا التعدد والاختلاف في المصطلح سوى لمحات بسيطة لا تكاد تذكر، عرضت لها بعض المؤلفات، فقد ذكر المخزومي أن الخلاف في المصطلح سببه اختلاف المنهج[3]، وذكر شوقي ضيف أن تعدد المصطلحات كان للمخالفة فقط[4]، ويرى القوزي أن الخلاف النحوي كان سبباً في تغيّر المصطلحات وتبديلها وتعددها[5]، وذكر جعفر عبابنة أن النحاة الكوفيين أجْرأُ على مخالفة المصطلحات البصرية، وهذه المخالفة جاءت لتكمل مذهبهم

النحوي[6]، وذكر محمد خير الحلواني أنّ سبب الاختلاف المنافسة بين علماء البلدين[7]، وذكرت خديجة الحديثي أن الخلاف في المصطلحات ربما كان سببه التوضيح والتسهيل، وربما كان للمخالفة فقط[8]، ويرى إبراهيم السامرائي أن المصطلح الكوفي يختلف في دلالته عن المصطلح البصري[9].

ولعلّ المحدثين استندوا إلى ما أثبته بعض القدماء في أن التعصب الإقليمي ساهم في اختلاف المصطلحات النحوية بين مدرستي البصرة والكوفة، فقد ذكر أبو الطيب اللغوي (ت:351هـ) قولاً لأبي حاتم السجستاني (ت: 256هـ) يتهم فيه الكوفيين الذين عاشوا في بغداد بأنه لا يوثق برواياتهم عن العرب، نصه: " وإنما همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يُسيّر اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجرّ خفضاً، والظرف صفة ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق، و(مفاعيلن) في العروض (فعولان)، ونحو هذا من التخليط"[10]، وذكر أيضاً أن الفراء كان يتعمد خلاف سيبويه[11].

ويبدو أن بعض المحدثين قد اتكأ على مثل هذا في تجريد الكوفيين من مساهمتهم في الدرس اللغوي والنحوي، وأن غايتهم المنشودة هي شغفهم في مخالفة البصريين، فإذا استعمل البصريون مصطلحاً ما، استعمل الكوفيون مصطلحاً مخالفاً له، فقد كان الكوفيون مشغوفين بمخالفة البصريين[12]؛ لأنّ كلاً منهم كان حريصاً على أن ينحو بالنحو منحىً يختلف عن الآخر في وجوه شتى منها المصطلحات[13]، ويرى شوقي ضيف أنّ المصطلحات الكوفية ما هي إلا محاولات لمخالفة مدرسة البصرة، لذلك رفضها نحاة العصور التالية[14]، وعزا عوض القوزي الخصومة على المصطلح النحوي بين الفريقين إلى ميل الكوفيين، ولا سيما الفراء إلى تبديل مصطلحات البصريين وتغييرها[15]، وقد يكون هذا سبباً في عدم استقرار المصطلحات وتعددها[16].

تمثلت الخصومة على المصطلح النحوي بين الفريقين في ميل الكوفيين، ولا سيما الفرّاء إلى تبديل مصطلحات البصريين وتغييرها، فجاءت صور الخلاف في المصطلحات النحوية على الشكل التالي[17]:

أ . ظهور مصطلحات كوفية لها دلالات خاصة مقابل مصطلحات بصرية، فمن ذلك على سبيل المثال، إطلاق الكوفيين مصطلح (شبه المفعول) على ما يسميه البصريون (المفعول المطلق،

والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه)، وإطلاقهم مصطلح (المحل) على الظرف أو المفعول فيه عند البصريين، وغيرها.

ب . رفض الكوفيين بعض المصطلحات البصرية، مثل مصطلح (فعل الأمر)، و(أسماء الأفعال)، و(عطف البيان)، وغيرها.

جـ ـ رفض البصريين بعض المصطلحات الكوفية، مثل: الفعل الدائم، والخلاف والتقريب، وغيرها.

وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما اصطلح عليه البصريون، حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة، ليكون لهم مدرسة مستقلة[18]. ويتراءى لي أن هذا حكم قاسٍ، واتهام للكوفيين بالجهل.

ويتضح لنا مما سبق أن التعصب الإقليمي الناتج عن الانقسام الجغرافي والفكري كان سبباً في اختلاف المصطلحات وتعددها، ولكن لا أميل إلى أن الخلاف في المصطلحات وتعددها يعود إليه وحده، وأن همّ الكوفيين – وعلى رأسهم الفراء – مخالفة البصريين.

ولعلّ هذا البحث محاولة لتفسير ظاهرة تعدد المصطلحات النحوية، مع تقديري لجهود الباحثين الأفاضل الذين كان لهم السبق في دراسة المصطلحات النحوية.

أسباب تعدد المصطلح:

بعد استقرائي لبعض المصطلحات النحوية، وجدت أن أسبابَ تعددِها، فضلاً عن التعصب الإقليمي والفكري أحياناً، يعود إلى جملة من الأسباب، أهمها:

أولاً: مخاض المصطلح وتكوّنه:

إنّ عدم وضوح المصطلح في أذهان النحاة الأوائل، واختلاف زاوية النظر تجاه المصطلح، وعدم قناعة واضع المصطلح بالمصطلح، ولجوءه إلى أن يبحث عن مصطلح آخر، واهتمامهم بالشرح والتوضيح في إيصال الفكرة، كل ذلك ربما كان سبباً في تعدد المصطلح.

والناظر في كتب القدماء، مثل: معجم العين للخليل بن أحمد، والكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، يجد أن المصطلحات لا تجري على وتيرة واحدة، ولا تطرد، بمعنى أن المصطلحات غير موحدة، بل قد يرد للظاهرة الواحدة مصطلحان أو أكثر؛ لأن المصطلح النحوي واللغوي لم يكن قد استقر بعد[19]. وهذا ما ستثبته الدراسة بعد قليل.

وعذر النحاة الأوائل في ذلك هو عدم نضج النحو، فأي علم في مرحلة النشوء والتأسيس تكون مصطلحاته غير مستقرة متقلبة تظل تخضع لسنة النشوء والارتقاء.

فالمصطلحات النحوية عندما ظهرت لم تكن أكثر من براعم يسيرة تمثل مقدار ما عرف النحاة الأوائل من علم النحو، ثم نضجت ثمارها وآتت أكلها في وقت لاحق بعد أن نشب الخلاف بين المدرستين، أما تعريف هذه المصطلحات وتحديد دلالاتها بحدود جامعة مانعة، فهي أمور تأخر ظهورها، لهذا ظل المتخصصون ومصنفو دوائر المعارف العامة يعيدون النظر في التعريفات القديمة لعلهم يكشفون عنها غلائل اللبس، ويكملون النقص[20]، ولذلك بقي المصطلح اللغوي يتطور؛ لأنه إرث جمعي، وليس فردياً، فهو لم يكن من ابتكار عالم واحد، بل تضافرت عليه جهود جمهرة من العلماء منذ البدايات الأولى حتى استواء علم النحو[21].

ولعل انعدام الوثائق التي يمكن أن تكون شاهدة على فترة المخاض، وممثلة للخطوة الأولى للتأليف النحوي الذي امَّحى في فترة مبكرة، يمثل عقبة في سبيل تتبع المصطلحات[22].

يطالعنا كتاب سيبويه – الذي يعد الوثيقة النحوية الأولى التي وصلت إلينا، ولم يرق إليها الشك– بجملة من المفاهيم والمصطلحات يمثل بعضها عناوين الأبواب الطويلة، وهذا الطول يمثل فترة المخاض، تلك الفترة غير الناضجة في حياة المصطلحات.

وبسبب هذه الفترة كان سيبويه يلجأ في تقديمه لها إلى الوصف والشرح والتمثيل، فمثلا نجده يصف مصطلح (اسم الآلة) دون أن يصرح به، بقوله: "هذا باب ما عالجت به"، وشرحه بقوله: "وكل شيء يُعالج فهو مكسور الأول"، ومثل عليه بـ (مِحْلَب، ومِنْجَل)، ولم يكتف بذلك، بل زاد: "وقد يجيء على مِفْعال، نحو: مِقْراض، ومِفْتاح، ومِصْباح"[23].

وما نلاحظه عند سيويه أثناء وصفه للمصطلحات أنّه لا يخرجها عن معناها اللغوي، وذلك ليفهمها المخاطب، فهو يعبر عن مفهوم مصطلح (المركب المزجي) بعبارة لغوية، يفهم منها معنى التركيب، وإن لم يصرح به، يقول:"هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخَر، فجُعلا اسماً واحداً"، ومثل عليه بـ (خمسة عشر، ومعد يكرب)[24]، وأحياناً نجده يستخدم عبارة ملبسة تبتعد دلالتها عن المحتوى المفهومي للمصطلح، كما في تسمية (باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى المفعول) قاصداً بذلك بناء الفعل المتعدي لمفعولين للمجهول، بدليل المثال الذي ساقه (كُسِيَ عبدُالله الثوبَ)[25]، فعبارته لا تحمل المحتوى المفهومي؛ لأن مفرداتها تشير إلى الأفعال

المتعدية إلى مفعولين دون النص على بنائها للمجهول، ولعل مثل هذه المصطلحات أو العبارات الشارحة تمثل مرحلة الطفولة المبكرة في حياة المصطلح النحوي[26].

وقد تمتد فترة المخاض في حياة المصطلحات سنوات طويلة حتى يخرج المصطلح المعبِّر عن فكرة نحوية ما إلى حيز الوجود، من ذلك على سبيل المثال، مصطلح (التنازع).

عرف النحاة الأوائل هذا الأسلوب (التنازع)، وكان مفهومه موجوداً في أذهانهم وإن لم يصرحوا بمصطلحه، ومن خلال تتبعي لهذا المصطلح– متوخِّياً المسلك التاريخي – في بعض مظانّ اللغة والنحو، وجدت أن النحاة تحدثوا عن مفهومه تحت مسميات عدّة، فقد وصفه سيبويه (ت:180هـ)، بقوله[27]: "هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلٌّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به، وما كان نحو ذلك"، ومثل عليه بقوله: "ضربْتُ وضَرَبَني زيدٌ، وضَرَبَني وضربْتُ زيداً"، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين.

أمّا المبرّد (ت 285هـ)، فتحدث عنه تحت عنوان "الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر"[28].

ويتابع الزجاجي (ت337هـ) سيبويه في تعبيره عن هذا المصطلح بقوله: "باب الفاعليْن والمفعوليْن اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثلما يفعلُ به الآخر"[29].

وإذا ما انتقلنا إلى الزمخشري (ت538هـ) نجده يتحدث عن مفهوم التنازع في باب الفاعل، يقول: "ومن إضمار الفاعل قولك ضربَنَي، وضرَبْتُ زيداً"[30].

وكذلك تحدث عنه ابن يعيش (ت642هـ) تحت عنوان: "هذا الفصل من باب إعمال الفعلين، وهو باب الفاعليْن والمفعوليْن"[31].

وظل مفهوم مصطلح (التنازع) في فترة المخاض التي استغرقها يُعَبَّرُ عنه بالوصف، ويوضح بالأمثلة، حتى أظهر مصطلحه إلى حيز الوجود– حسب اطلاعي– ابن هشام (ت761هـ)، وأفرد له باباً خاصاً سمّاه "هذا باب التنازع في العمل"[32]، ومنذ ذلك الحين استقر مصطلح (التنازع) في الكتب النحوية إلى يومنا هذا.

ويبدو أن هناك مصطلحا آخر أطلقه النحاة على هذا الباب قبل مصطلح (التنازع)، هو مصطلح (الإعمال)، غير أنه قليل الدوران في الكتب النحوية، فقد ذكره ابن عصفور[33] (ت669هـ)، وابن هشام[34].

والخلاصة أن مفهوم (التنازع) كان واضحا في أذهان النحاة الأوائل، وهم يؤسسون النحو العربي، إلا أن فترة مخاضه كانت طويلة امتدت حتى نهاية القرن السابع الهجري، فقد أفاد ابن هشام من مفاهيم النحاة السابقين له، واستطاع بفضل اطلاعه، وعلمه الواسع – حتى قيل إنه أنحى من سيبويه – أن يظهر هذا المصطلح إلى حيز الوجود.

ويمكن القول بأن مصطلح (التنازع) جاء بهذا اللفظ بفضل نظرية العامل التي أُحكمت في النحو، وهذا الشيء واضح في مفهوم المصطلح لغة واصطلاحاً[35]، فضلاً عن الدلالة الصرفية التي يحملها بناؤه.

ومن مصطلحات سيبويه المنتمية إلى فترة المخاض، مصطلح (المضارع) المقابل لمصطلح (الماضي)، ويبدو أن هذا المصطلح لم يكن ناضجاً عند سيبويه، إذ ورد لفظ (المضارع) في كلامه من غير أن يقصد إلى إطلاقه مصطلحاً خاصاً على صيغة فعلية صرفية بعينها، فقد ذكر أقسام الكلم في العربية، وعندما ذكر الفعل، قال: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[36].

أراد سيبويه من عبارته السابقة أن يقسم الأفعال تقسيماً زمنياً، فعبر عن الفعل الدال على الحاضر والمستقبل المقابل للماضي زمنا بقوله: "ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع".

ثم نجده يذكر لفظ (المضارع) في باب مجاري أواخر الكلم من العربية، يقول: "وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون"[37]، ثم قال: "والنصب في المضارع من الأفعال... وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم"[38]، وقال أيضاً: "هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء"[39].

ويبدو أن استعمال سيبويه للفظ (المضارع) هنا، لا يقصد به المفهوم الزمني؛ أي أنّ سيبويه لم يستعمله بوصفه مصطلحاً، وإنما استعمله استعمال الألفاظ اللغوية؛ أي أن المضارعة هنا بمعنى المشابهة، وأرى أنه مأخوذ من الضرع ومن الجدي وتوأمه إذا أخذ كلّ واحد منهما بضرع، فشابهه بذلك، فالمضارعة تعنى المشابهة حسب.

ويبدو أن سيبويه هنا أطلق لفظ المضارع إطلاقاً دقيقاً صحيحاً، فهو مضارع لاسم الفاعل معنى وإعمالاً (إعراباً) فهو مصطلح إعرابيّ بحت[40]، وكذلك استخدم الفراء ألفاظ (مضارع) و(تضارع) و(فعل مضارع) على سبيل الاستخدام اللغوي[41].

ويرى علي توفيق الحمد[42] أن تعدد المصطلحات وترادفها سببه أحياناً اعتماد الدلالة اللغوية في استخدام المصطلحات، فعد بعض القدماء والمحدثين مصطلحاتهم كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرقوا بين هاتين وبين المصطلح، ولم يتنبهوا بالتالي إلى العلاقة المنطقية القائمة بين المصطلح (الرمز اللغوي) ومفهومه.

وقد يتخذ المصطلح في فترة المخاض صوراً متعدّدة، منها:

أ . تعدد المصطلحات وترادفها للمفهوم الواحد عند العالم الواحد، مثال ذلك: مصطلح الحال عند سيبويه.

تحدث سيبويه عن مفهوم الحال بأسماء مختلفة، منها: الحال[43]، والمفعول فيه[44]، والصفة[45]، والمفعول به[46]، والموقوع فيه[47]، والخبر[48].

ويتراءى لي أن سبب هذا التعدد عند سيبويه أنه كان يصف الظاهرة؛ ليوضح مراده، فضلاً عن اهتمامه بالمعنى، حيث يتناول المسألة من جميع جوانبها، لذلك نجده يجمع الأشباه والنظائر في الباب الواحد، وهذا – في اعتقادي – ليس خلطاً في المنهج، وإنما هي نظرة شمولية للغة والنحو.

ولو أنعمنا النظر في العلاقة بين مصطلح الحال والألفاظ الأخرى التي أطلقها سيبويه على الحال، لوجدنا هناك تشابهاً، فالمثال الذي ذكره في باب ما ينتصب فيه الخبر:(فيها عبدُ اللهِ قائماً)، قصد بالخبر (الحال)، فلو حذفنا شبه الجملة (فيها) لارتفع لفظ (قائماً) وصارت (عبدُ اللهِ قائمٌ)، فالخبر وصفٌ، والحال وصْفٌ أيضاً، وكذلك المفعول فيه والحالُ، كلٌ منهما وصْفٌ وقع فيه فعل الفاعل، وقد علّل ابن يعيش الشبه بينهما، قال: "شُبّه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شَبَهٌ خاص، من حيث إنها مفعولٌ فيها"[49].

وذكر الثمانيني (ت442هـ) أنها شبهت بظرف الزمان؛ لأنها تحدث، وتنقضي، كما يحدث الزمان وينقضي، ويحسن دخول (في) عليها كما تدخل على الزمان[50].

وذكر ابن يعيش أنها تشبه بالأخص ظرف الزمان؛ لأنها تقدر بـ (في) كما يقدر الظرف، فإذا قلت: جاءَ زيدٌ راكباً، كان تقديره في حال الركوب، كما نقولُ: جاء زيدٌ اليوم، كان التقدير: جاء زيد في اليوم، وقال أيضاً: "وخُصَّ الشبهُ بظرف الزمان، لأن الحال لا تبقى بل تنتقلُ إلى حالٍ أُخرى، كما أن الزمان مُنقضٍ لا يبقى و يخلُفُه غيرهُ"[51]، وعلى هذا فالحال في حقيقة الأمر مفعول فيها من حيث إن الحال وصف وقع فيه الفعل، وكذلك الظرف: مكان أو زمان وقع في

أحدهما الفعل فهما مفعول فيهما، وكذلك الحال، ويمكن القول لولا شهرة مصطلح المفعول فيه الواسعة في باب الظرف لاشتهر في دلالته على الحال.

أما مصطلح "الصفة" فقد استعمله سيبويه في قوله[52]:" هذا باب ما ينتصب فيه الصفة؛ لأنه حال وقع فيه الألف واللام .."، وقال أيضاً[53]:" هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بسراً أطيب منه رطباً".

والخلاصة أن استعمال عدد من الألفاظ أو الأسماء للمفهوم الواحد يعني بالضرورة أنه لم يكن هناك قصد إلى الاصطلاح، وإنما القصد إيضاح المفهوم وتفسيره، وأن هذه الألفاظ ظلت تخضع لسُنَّة النشوء والارتقاء عند النحاة، حتى استقر مصطلح الحال، وربما كان استقراره دون غيره؛ لأنه غير مزدوج الدلالة، فالألفاظ السابقة التي أطلقت على الحال، كانت مزدوجة في دلالاتها، فالخبر مثلاً يطلق على ما يسمى بالمسند في الجملة الاسمية، ويطلق عند البلاغيين على الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب، في حين نجد مصطلح (الحال) لم يستخدم في غير بابه؛ أي لا يطلق إلا على الحال، وكذلك الصفة مصطلح مرادف لمصطلح النعت عند الكوفيين، ولكن إطلاقه عند سيبويه شاع مصطلحاً لغوياً لا نحوياً؛ لأن الحال وصف، بمعنى أنه لم يأتِ إلا في معرض الشرح والتوضيح. ومثل ذلك يمكن القولُ في سائر المصطلحات الأخرى.

ب . تعدد دلالة المصطلح الواحد:

لا يمكن فهم النصوص إذا لم نفهم دلالة المصطلح، فمشكلة تعدد دلالة المصطلح الواحد أكثر تعقيداً من تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد[54]، فمثلاً نجد سيبويه يطلق لفظ الصفة ومشتقاتها على النعت، والحال، والتمييز، في باب: "هذا باب ما ينتصب فيه الصفة"[55]، ويقول أيضاً: "واعلم أن الشيء يوصَف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويلُ، ويكون هو هو وليس من اسمه، كقولك: هذا زيدٌ ذاهباً، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهمٌ وزناً، لا يكون إلا نصباً"[56]. فالأمثلة التي ذكرها تمثل: النعت والحال والتمييز، فالمفاهيم متصورة في ذهنه، ولكن المصطلح ليس ناضجاً، وعذره أنه لم يهدف إلى وضع المصطلحات بقدر اهتمامه بالمعنى، وإيضاح المفهوم، وإفهام المخاطَبين بالشرح، والتوضيح، والأمثلة، لذا كان يلجأ إلى وصف المفهوم، والتعبير عنه بعبارات طويلة، ويبدو أن استعماله لهذه الألفاظ لم يكن على سبيل الإطلاق الاصطلاحي بقدر ما كان شرحاً وتوضيحاً.

ولعل إطلاق سيبويه مصطلح الصفة على النعت والحال والتمييز يدل على أن همّه توضيح المفاهيم والأحكام مع عدم تحديد تسمياتها تحديداً صارماً، ولذلك لم تتضح هذه المصطلحات إلا بالنظر في استعمالها، وهذا يعكس ما وقع فيه النحاة حين أطلقوا التسميات دون الانطلاق من المفاهيم[57].

وهناك مصطلحات ماتت عند ولادتها، من ذلك على سبيل المثال مصطلح (الموضع) الذي يعني به سيبويه اسم المكان[58]، ومصطلح (الحين) الذي كان يطلقه سيبويه على اسم الزمان[59]، أو أن المصطلح لم يشع عند النحاة، بسب طبيعة الدرس النحويّ وما يحتاجه من تفصيل، وإن بقي المفهوم بين المصطلح القديم والجديد واحداً، وذلك كمصطلحي المسند والمسند إليه، فهما في أصلهما مصطلحان نحويان، استعملهما سيبويه[60]، ولكن النحاة في مرحلة لاحقة استعاضوا عنهما بـ (الخبر والفعل، والمبتدأ والفاعل)، فهما لم يشيعا في كتب النحاة، ولا حتى في كتاب سيبويه، وربما كان ذلك بسب طبيعة الدرس النحويّ، وغرضه التعليمي الذي يقتضي تحديد المصطلح للتمييز بين نمطي الجملة العربية، وربما تعود عدم شهرتهما؛ لأنهما غير محددين بدقة من حيث مدلولهما، فالمسند إليه مثلاً يطلق على المبتدأ والفاعل، وشتان ما بينهما، وكذلك المسند يطلق على الخبر والفعل، والفرق بينهما واضح، فضلاً عن سهولة لفظ المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل، كما أن هذين المصطلحين شاعا في كتب البلاغيين، لأن علم البلاغة لا يقتضي التفصيل فيهما، وإنما يتناولهما من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير.

ثانيا: اختلاف مصادر أخذ اللغة، والمنهج، والتأثر.

يبدو أن تعدد بعض المصطلحات واختلافها يعود أحياناً إلى اختلاف مصادر أخذ اللغة، والمنهج الذي يتبعه النحوي، والتأثر بعلوم الثقافات الأخرى.

يعود اختلاف المنهج[61] الذي ارتضاه كل فريق، إلى النهج الذي سار عليه في إرساء قواعده، فقبل الكوفيون كل ما جاء عن العرب، وجعلوه أصلاً، وقاسوا عليه، في حين لم يقبل البصريون كل ما سمعوه؛ لأنهم عزلوا جانباً كبيراً من المناطق العربية عن الاستشهاد بكلام أهلها، فأهل هذه المناطق كانوا يتكلمون بلهجات تختلف عن اللهجات التي عنى بها البصريون[62].

ولاننكر أن نحاة البصرة كانوا يدرسون مستوى من العربية خالصاً اختلفت معه بعض الأداءات اللغوية في مناطق من الجزيرة العربية، وكان من غير الجائز بناء قواعدهم على مثل تلك

الأداءات، إلا إذا كانت مقصودة بدراسة مستقلة، والحق أن المقصود بالدراسة كان ذلك المستوى الذي ارتضوه لا ما خالفه.

يعد نحو الكوفة مجموعة من البحوث اختلطت فيها الدراسات المختلفة، وهذا واضح في كتاب (معاني القرآن للفراء)[63]، إذ كان قرّاء أهل الكوفة منهم الفقيه، والمحدث، والنحوي.

وعلى الرغم من شغف علماء الكوفة بالقرآن وقراءاته، إلا أن هذا الشغف لم يبعدهم عن النحو، فالقراءات بالنسبة إليهم رافد مهم للنحو العربي، بل إن اهتمامهم بالدراسات اللغوية والنحوية نشأ لخدمة النص القرآني[64]، لذا نجدهم يتكئون على بعض القراءات في بناء قواعدهم النحوية.

ويبدو أن اختلاف النحاة في المصطلحات أمرٌ أملته المناهج العلمية التي يتبعونها[65]، يقول المخزومي في ذلك: "وعن الخليل أخذ النحاة الذين تلمذوا له فكرة وضع المصطلحات، وإذ افترق تلاميذه فريقين، تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص، وكان لكل فريق منهما مصطلحات خاصة به، تخضع في الغالب لمزايا منهجه، وتبدو فيه خصائصه"[66].

ولعلّ مصادر أخذ اللغة لا تؤثر في اختيار المصطلح فحسب، إنما تتعداه إلى تحديد المفهوم، فعلى الرغم من رسوخ المصطلحات في وقت متأخر، إلا أن حدودها ظلت "تتقلب في أيدي النحاة، ويعروها في أثناء تقلبها التحوير والتغيير على نحو مستمر، وتتأثر بثقافة واضعيها تأثراً قوياً، ولكنها لم تبلغ النضج والاكتمال ما بلغته صياغة المصطلحات"[67]، وهذا يعني أن مصادر أخذ اللغة وجمعها، وثقافة الفرد تؤثر في اختيار المصطلح وَحَدِّهِ.

تأثرت البصرة بالثقافات الأجنبية، وبالفكر اليوناني، – وإن كنا لا ننكر أن هذه القضية طويلة، وليست ثابتة في وضع المصطلح، وإن وجدت في المعالجة في وقت متاخر– وظهر ذلك جلياً عند علماء المعتزلة، لهذا كان نحاتها أسرعَ إلى التأثر بالمنهج الفلسفي، وصبغ العقل البصري بالصبغة الفلسفية المنطقية، في حين نجد العقل الكوفي لا يرتفع إلى هذه المنزلة إلا في حدود ضيقة، فمنهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي الوصفي[68].

وهناك من يرى أن تأثر النحويين ولا سيما البصريين بالمتكلمين والفلاسفة واضح في أساليبهم، وحججهم، وطرق جدالهم، ومصطلحاتهم، فمثلاً نجد سيبويه في حديثه عن التمييز، يقول: "وإنما فررتَ إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طِينٌ خاتمُها؛ لأنَّ الطين اسمٌ وليس ممّا يوصَف به، ولكنه جوهرٌ يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مَجرى هذا وما أشبهه"[69]، ويرى عبدالرحمن السيد أن الجوهر والعرض ليسا من مصطلحات النحويين،

ولكنهما من مصطلحات الفلاسفة، والمتكلمين[70]، وإن العديد من المصطلحات استعارها النحاة العرب من الثقافة اليونانية[71]، في حين يرى أحمد مطلوب أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصلية؛ لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام[72].

ويبدو أن اختلاف المناهج في تناول الدرس اللغوي أوجد مصطلحات لغوية تناسب المنهج المتبع، حيث تروق لأتباع كل منهج مصطلحات خاصة بهم، قد لا تناسب أصحاب منهج آخر، فمثلاً اتّبع الكوفيون في الغالب المنهج الوصفي التفسيري في تقعيدهم للغة، فراقَ لهم مصطلحات تتفق ومنهجهم، من ذلك على سبيل المثال:

ـ مصطلح الجحد: الجحد لغة: إنكار الشيء مع العلم به[73]. واصطلاحاً: هو نفي ما في القلب ثباته، وإثبات ما في القلب نفيه، وليس بمرادف للنفي من كل وجه، فكلام النافي يسمى نفياً إن كان صادقاً، وجحداً إن كان كاذباً[74]، فالنفي أعمّ من الجحد[75].

استعمل الكوفيون ولاسيما الفرّاء[76] مصطلحي (الجحد والإقرار) مقابل (النفيّ والإثبات) عند البصريين، وقد استعمل الفراء أيضاً (النفي) بقلّة[77]، ولعل مصطلح الجحد من مصطلحات الخليل بن أحمد إذ استعمل (الجحد والجحود) في مواضع كثيرة في كتاب الجمل المنسوب إليه[78].

ذكر أحمد مكي الأنصاري أن الفراء كان موفقاً في استعماله لمصطلح الجحد؛ لأنه يساير روح اللغة أكثر من مصطلح النفي الذي يساير روح الفلسفة[79]، وإلى ذلك ذهب شوقي ضيف[80]، وعوض القوزي[81]، والمختار ديره[82]، ولعلهم جميعاً متأثرون بمهدي المخزومي، فقد ذكر أن مصطلح (النّفي) عند البصريين مقتبس من ألفاظ المتكلمين، وكلامهم في الثبوت والثابت، والنفي والمنفيّ، وأن استعمال مصطلح (الجحد) عند الكوفيين يتفق وطريقتهم اللغوية[83].

وكلام المخزومي ومن تبعه فيه نظر؛ لأن النفي مستعمل في لغة العرب، ولعل النحاة أخذوه من قول العرب: "نفي الريح" أي جعل التراب في أصول الحيطان، ومن "نفي المطر" و"نفي الرحى" لما ترامت به من الطحين[84].

ويتبدّى لي أن الخلاف جاء بسبب النظر إلى المعنى المتحصل، وفي مقدار قوته، فالجحد يفيد المبالغة في النفي، وفي الإقرار معنى أقوى مما يفيده الإثبات، وبالرغم من أهميتهما في الدرس النحوي إلا أنه لم يفرد لهما النحاة حدّاً أو مفهوماً في كتبهم، ولعل عدم خروج معناهما عن المعنى اللغوي جعلهم يكتفون به عن حدهما.

– مصطلح الظرف: تطالعنا الكتب النحوية بحشد من المصطلحات أطلقت على مصطلح الظرف، أولها:

• الظرف: والظرفُ: هو كل اسم من أسماء المكان أو الزمان يراد فيه معنى "في"، كقولك: (صمتُ اليومَ، وجلستُ مكانكَ)، لأن التقدير: صمتُ في اليوم، وجلست في مكانك[85].

نسب ابن منظور في لسان العرب[86]، والأزهري في التهذيب[87] هذا المصطلح إلى الخليل بن أحمد، ثم استعمله سيبويه[88]، ثم استعمله جميع نحويي البصرة[89].

وعلل الثمانيني تسمية الخليل لها بـ(الظروف) بقوله: "وإنما سمي الزمان والمكان (ظروفاً)؛ لأنه لما حلت فيه الأشياء شبهه بالأواني التي فيها الأشياء فتشتمل عليها وتسترها من أقطارها، فسميت ظروفاً لذلك، ولو لم يحلّ فيها فعل لما جاز أن تسمّى ظرفاً، لأن الظرف إنما يكون ظرفاً لغيره"[90].

•المفعول فيه: أطلقه سيبويه للدلالة على التمييز، قال[91]:"وقد جاء من الفعل ما أُنفِذ إلى مفعول، ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأت، كما يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة"، ثم استعمله المبرد للدلالة على الظرف ، قال[92]: "والزمان والمكان مفعول فيهما"، ثم تابعه معظم النحاة. وسبق أن ذكرت أنه أطلقه على الحال.

•مصطلحا (المَحَلِّ) و(الصِّفةِ): وهما مصطلحان كوفيان يقابلان مصطلح (الظَّرف) عند البصريين[93].

وذكر الشرجيّ[94] أن الكوفيين يطلقون مصطلح الصفات على حروف الخفض، والفراء يسميها محال.

أطلق الفراء [95] مصطلح (المحلّ) على اسمي الزمان والمكان، وذلك لحلول الأفعال فيها، وسمّاها الكسائي[96] (الأوصاف)؛ لأنها تكون أوصافاً للنكرات.

ولعل تسمية الكوفيين لمصطلح الظرف بـ(المحل) و(الصفة) كانت "باعتبار الكينونة فيه، أيْ أنّ الشيء قد يكون متصفاً بالفوقية، والتحتية، والبينية، وهي صفة له، فإن قلت: (هُوَ فوقك) فقد اتصف بالفوقية، و(أقبل خلفَك) أي اتصف بالخلفية، وهكذا"[97].

ويقول المخزومي: "ومُجافاةُ الكوفيين للتأثر بالفلسفة، ظاهرة في هذا المصطلح، فلم تعرف العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى؛ لأن الظرف فيها هو الوعاء، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ، أوعية للموجودات غنيٌّ بالتأثر الفلسفي"[98]، يقول فيرستيغ: "أمّا بالنسبة للظرف والذي يمكن الرجوع في تأثيره لكتاب أرسطو (angeîon) ويعني (وعاء أو إناء)، فإنّ هذه الحجة قوية ويصعب دحضها كدليل على أثر المنطق اليوناني في بدايات النحو العربي... وهذا يتضمن كما يمكن أن يقال وقوع الحدث فيه، تماماً مثل الإناء، وهذا هو المعنى العربي لكلمة ظرف"[99].

وذكر أرسطو أن الزمان والمكان كالوعاء للأشياء، إذ لا بدّ لكل شيء مخلوق أن يكون واقفاً في زمان من الأزمنة وفي مكان من الأمكنة، فهما كالوعاء له، وهذا أصلُ تسمية النحويين للمفعول فيه ظرفاً، أيّ: وعاء[100].

ويبدو أن تسمية الكوفيين الظرف بـ (المَحَلّ) أقرب إلى المعنى اللغوي، والمنهج الوصفي؛ لأن الظرف محلٌّ للأفعال، فهو يشبه الأواني التي تحلُّ فيها الأشياء، ولهذا سمّى الكوفيون الظروف (محالّ) لحلول الأشياء فيها[101]، وهم في هذا أكثر توفيقاً من إطلاقهم مصطلح "الصفة" لسببين: أولهما: أنهم عبروا عنه أحياناً مرادفاً للنعت، والآخر: أنه يؤدي إلى الاشتراك اللفظي.

_ مصطلح (أشباه المفاعيل): يطلقه الكوفيون على ما يسمى عند البصريين بـ (المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله)، وبهذا لا يعترف الكوفيون إلا بالمفعول به، وباقي المفاعيل مشبهة بالمفعول"[102].

وهناك من انتقد منهجية النحاة في وضع المفعول فيه مع المفاعيل، وحجته أنه يأتي عمدة وركناً، فيخرج عن كونه فضلة، ومثل على ذلك بـ "صلاتي خلف الإمام، وضربي عند الأمير، وقد يكون فضلة كقولك: صليت يوم الجمعة، وصمت شهر رمضان"، وجعل الركن من الظروف فضلة باعتبار تعلقه بمحذوف عام؛ أي أن الظرف هو الخبر بنفسه دون تعلق شيء، وهذا هو رأي الكوفيين، ولعل تصنيف النحاة للمفعول فيه في سلسلة المفاعيل هو من قبيل استصحاب الأصل، فهو فضلة في أصله، وقد يأتي ركناً في الكلام عند من لا يقدر محذوفاً عاماً، وهذا لا يخرجه عن كونه في الأصل فضلة[103].

ويعلل المخزومي تسمية الكوفيين بقوله: "لأن كل واحد منهن ليس بمفعول يقابل الفاعل بحيث يكون واقعاً عليه الفعل، فشبهوه به؛ لأنه يشركه في النصب، على نحو يكون الفعل واقعاً

فيه، أو له، أو معه"[104]، ويرى مصطفى جواد أن المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي، ولا حاجة به إلى القيد اللفظي كالمفاعيل الأخرى[105].

ويرى مهدي المخزومي أن تقسيم المفعول عند البصريين إلى مطلق ومقيد بأحد القيود السابقة ناتج عن تأثرهم بالمناطقة والمتكلمين؛ لأن الإطلاق والتقييد من اصطلاحاتهم، أما المصطلح الكوفي، فهو مجافٍ لألفاظ الفلاسفة[106]، ولعل سيطرة فكرة العامل هي التي منعتهم من إطلاق مصطلحات البصريين.

يبدو أن النحاة لجأوا إلى استخدام مصطلحات ذات صيغ مركبة نتيجة "تداخل المفاهيم، أو تعدد الأنواع المندرجة في مفهوم واحد عام، أو للتفرقة بين مفاهيم غير متصلة، لكنها تتقارب فيما بينها"[107]، من ذلك على سبيل المثال مصطلح (المفاعيل) التي تجمعها صلة واحدة، وهي أنها ذات صلة بالفعل، فالمفعول به يدل على ما وقع عليه الفعل، والمفعول معه يطلق على ما وقع الفعل بمصاحبته، والمفعول فيه هو الظرف الذي وقع الفعل فيه، والمفعول له ما ذكر علة للفعل وعذراً للفاعل، فهذه المصطلحات جمعتها صيغة شكلية أساسية هي (المفعول)، لكن أختلف بتقييدها بمركبات الجار والمجرور.

أما المفعول المطلق، فهو المفعول الحقيقي الذي أخرجه فاعله من العدم إلى الوجود[108]، وقيّد بالنعت، وسمّي كذلك؛ لأنه تحرر من قيد الجر، وقيل: سمّي مطلقاً؛ لأن العبارة تنطلق عليه بغير واسطة خلافاً لغيره من المفاعيل[109]، وكان يطلق عليه قبل ذلك مصطلح (المصدر)، وأحياناً يقيد بالنعت، نحو: المصدر المضاف، أو المصدر الذي يكون فيه معنى التعجب، أو المصدر المثنى، أو المصدر الجامد[110].

ولعل شيوع مصطلح (المفعول المطلق) أكثر من المصدر؛ لأنه يناسب مفهومه، وخال من الغموض والازدواج، بخلاف المصدر الذي اشتهر مصطلحاً صرفياً.

ويتراءى لي أن مصطلحات البصريين المقيدة أكثر دقة، وأبعد عن الغموض من مصطلح الكوفيين (شبه المفعول).

. مصطلح (اسم الفاعل): مصطلح بصري يطلق على الصفة الدالة على الحدث والحدوث وفاعله، وقد أطلقه سيبويه على اسم كان، قال[111]:"هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك، كان، ويكون، وصار، ومادام،

وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول كان عبدالله أخاك... وحال التقديم والتأخير فيه، كحاله في(ضرب) إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد".

ولعلّ الشبه بين الفاعل واسم كان هو الذي دفع سيبويه إلى استخدام مصطلح اسم الفاعل، بدليل أنه استخدم اسم المفعول ليعبر به عن خبر كان، إذ حمله على المفعول به من حيث الإعراب[112].

ولكن النحويين أعرضوا عن إطلاق اسم الفاعل على اسم كان؛ لغلبة إطلاقه مصطلحاً صرفياً على أحد المشتقات، واشتهر ذلك عند نحاة البصرة.

لم يجد مصطلح اسم الفاعل الصرفي قبولاً عند نحاة الكوفة، كما أنهم لم يتفقوا على مصطلح واحد بعينه، فقد أطلقوا عليه المصطلحات التالية: الفعل والفعل الدائم والدائم والاسم[113].

ويبدو أن تسمية الكوفيين متفقة مع المعنى اللغوي، والمنهج الوصفي، فقد ذكر المخزومي أن تقسيمهم للأفعال مبني على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنة مختلفة، فزمن الفعل الماضي هو الماضي، وزمان المضارع هو الحال أو الاستقبال، وزمان (الدائم) زمانٌ عام مستمر، لا نصّ فيه على مضيّ، أو حال، أو استقبال، وذكر أيضاً أن هذه التسمية بعينها موجودة في اللغات السامية ولا سيما الأكادية[114].

وربما جاءت تسميتهم هذه؛ لأنهم وجدوه يعمل عمل الفعل، ووجدوا الأخفش الأوسط يجيز عمله من غير شروط، فسمّوه بالفعل الدائم[115]، وأطلق عليه سيبويه[116] من قبل مصطلح (الاسم) فقط، كما أطلق عليه الكسائي والفراء مصطلح (الفعل) عاملاً أو غير عامل[117].

ويبدو أن تسمية الفريقين متفقة مع نظرية العامل التي كانت مسيطرة عليهم، فالبصريون رأوا أن اسم الفاعل يعمل تارة عمل فعله، وتارة أخرى لا يعمل، فسموه بهذا الاسم، في حين رأى بعض الكوفيين أنّه يعمل عمل فعله في جميع الحالات من غير شروط، لذلك أطلقوا عليه اسم (الفعل الدائم).

ولعل الخلاف بين النحاة في هذا المصطلح نابع من نظرة كلّ منهما إليه، فالبصريون نظروا إلى شكله فوجدوه يشبه الأسماء، ويقبل علامات الاسم الشكلية كالتعريف والتنوين، فسموه باسم الفاعل، أما الكوفيون "فجعلوه اعتباراً مهماً للمعنى والشكل، فهذه الأصناف متحمّلة لمعنى الفعل بعنصريه المتمثلين في الحدث والزمن، كما أنها مشابهة للعمل في الأفعال"[118].

وهناك من يرى أنّ زمن اسم الفاعل مختلف، فمع الإضافة يدل على المضي، ومع التنوين يدل على الاستقبال، فإن قلت: أنا سارقٌ عبدَك، فمعناه سأسرق عبدك، ولعل هذا الزمن المستفاد من التركيبين هو الذي دفع الكوفيين أن يطلقوا عليه مصطلح (الفعل الدائم)، إذ وجدوا فيه أهم مستلزمات الأفعال، وهما: الإسناد والزمن، ولا علاقة للزمن بالعمل النحوي، فمع الإضافة يتعين الزمن الماضي، ومع التنوين يتعين زمن المستقبل[119]، وإلى هذا ذهب المخزومي[120].

والخلاصة أن التعبير عنه بهذه المصطلحات ينسجم مع نظرتهم عندما جعلوه قسماً من أقسام الفعل، فلما كان يعمل في حالات معينة أطلقوا علية مصطلح (الفعل)، وفي الحالات التي لا يعمل فيها سموه (الاسم)، غير أن منهم من يعمله دائماً في جميع الحالات وبلا شروط؛ لذلك قيّدوه بالوصف، وسموه بـ(الفعل الدائم).

ـ مصطلح (حروف الصلة أو الحشو): مصطلح كوفي يقابل عند البصريين مصطلح (حروف الزيادة أو الإلغاء)، وتعني هذه المصطلحات ما كان دخوله في الكلام كخروجه[121].

وذكر أحمد مكي الأنصاري أن مصطلح "صلة" اختاره الفراء في حين أختار البصريون مصطلح "حشو"[122]، مع أن الفراء قد استخدم مصطلح "الحشو" بمعنى الصلة في قوله: " ألا ترى أن (حبذا) لا يدخلها تأنيث ولا جمع؟ ولو جعلت "ما" على جهة الحشو كما تقول: عمّا قليلٍ آتيك، جاز فيه التأنيث"[123].

ولعل ابن يعيش أوهم بعض الدارسين في نسبة هذه المصطلحات عندما ذكر أن سبب تعددها يعود إلى اختلاف المدارس، وذلك في قوله: "والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"[124].

ويبدو أن مصطلحي "الصلة" والحشو" من مصطلحات الخليل بن أحمد[125]، وكذلك استخدم سيبويه مصطلحات "حشو" و" لغو" في كتابه[126]، وهذا يجعلنا نطمئن إلى أن هذه المصطلحات من مصطلحات الخليل، ثم أخذها عنه نحاة المذهبين البصري والكوفي، وإن تفاوتوا في استعمالها.

وعلل الرضي تسمية الحرف الزائد بالصلة بقوله:"وسمّيت أيضاً بالصلة؛ لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك"[127].

وبصرف النظر عن نسبة المصطلحات، فقد اتفق النحاة على أن الزيادة تقع في جميع أساليب العربية، وفي القرآن الكريم، ولكن عندما تقول إنّ في القرآن حرفاً زائداً، أو لغواً، قد يتنافى ذلك مع إعجاز القرآن الكريم.

ويرى الزركشي أن الأولى اجتناب لفظة (الحشو) أو (اللغو) في الآيات القرآنية، فكلمة حشو أو لغو من جهة الإعراب لا من جهة المعنى[128].

وقد حذر ابن هشام[129] من التعبير بالزائد في القرآن الكريم؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك.

ولعلّ هذا التفاوت راجع إلى المنهج المتبع عند الفريقين، وبتأثير من ثقافتيهما، فآثر الكوفيون مصطلح (الصلة)، وهم في هذا أكثر تأدباً مع كلام الله عز وجل؛ لأنهم أهل قراءات، ومنهجهم أقرب إلى الوصف، وآثر البصريون مصطلحي (الزيادة أو الإلغاء)، نتيجة إتباعهم المنهج المعياري الفلسفي في تقعيد اللغة، ومعناهما أنه لا حاجة للزائد من حيث الإعراب، فلو سقط هذا الزائد، لبقي الكلام صحيحاً، فاستعمالهم جاء منصبّاً على المفاهيم النحوية، بمعنى أنّ الزيادة زائدة في العمل والتركيب، وليس في المعنى؛ أي أن مصطلحات الحشو واللغو والزيادة مصطلحات نحوية ترتبط بالتركيب وتسيطر عليها فكرة العامل[130].

– مصطلحات (النعت والصفة والوصف): ذكر السيوطي قولاً لأبي حيان مفاده أن النعت مصطلح كوفي، وربما قاله البصريون، غير أن الأكثر عندهم الوصف والصفة[131]، وقال أبو هلال العسكري:" قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناهما... والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون الصفة، وأهل الكوفة يقولون النعت، ولا يفرقون بينهما"[132]، وذكر شوقي ضيف أن الفراء هو الذي ابتدع مصطلح النعت[133]، والواقع أن سيبويه استعمل مصطلح النعت[134]، والصفة[135]، كما أن الفراء استعملهما استعمالاً يكاد يكون متساوياً[136]، غير أنه أحياناً يطلق الصفة على حروف الجر، والظرف[137]، والخلاصة أن الكوفيين لم يختصوا بالنعت، كما أن البصريين لم يختصوا بالصفة.

تكاد المعاجم اللغوية تفرق بين النعت والصفة من حيث المعنى، فالنعت خاص بالأوصاف المحمودة الحسنة، والصفة تطلق على ما وصف بالحسن أو القبح، فالنعت أخصّ والصفة أعمّ ، فقد نقل أبو هلال العسكري رأياً لأبي العلاء المعري، يقول فيه: "النعت لما يتغير من الصفات، والصفة لما يتغير وما لايتغير، فالصفة أعم من النعت، قال: فعلى هذا يصحّ أن ينعت الله تعالى

بأوصافه لفعله؛ لأنه يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير"[138]، لذلك نقول: صفات الله، ولا نقول: نعوت الله؛ لأن الله يوصف ولا ينعت[139].

والنعت في أصل وضعه أطلق على الفرس العتيق السّبّاق[140]، فكأن السّبق أصبح صفة بها يعرف، ثم استعاره النحاة وأطلقوه مصطلحاً نحوياً ليعرف به الاسم توضيحاً وتخصيصاً.

والمتتبع لاستعمالات هذه المصطلحات يخلص إلى أن النعت اشتهر مصطلحاً نحوياً على مفهوم أحد التوابع، وأما الصفة فشاعت في الغالب مصطلحاً لغوياً لا نحوياً، وأما الوصف فكثر استعماله في معرض الشرح والتوضيح لأحكام النعت[141].

ويبدو أن كلا من (الصفة) و(النعت) لغتان تداخلتا واجتمعتا في كلام العرب، ثم استخدمهما أهل اللغة للتعبير عن القضايا اللغوية والنحوية، ولعل ما يؤيد هذا ما ذكره أبو هلال العسكري من أن الصفة لغة، والنعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في المعنى[142]، ثمّ آثر بعضهم النعت، وآثر آخرون الصفة.

ثالثاً: أثرُ الفكر النحوي في تعدد المصطلح:

ويبدو أن تعدد بعض المصطلحات اللغوية والنحوية كان بسبب طبيعة النحو الاجتهادية، إذ أفادت المصطلحات من خصومة النحاة في الفريقين، ونظر كل فريق إلى مصطلحات سيبويه نظرة الناقد[143]، فالخلاف في المصطلح النحوي ربما يعود بعضه إلى اختلاف نظرة النحويين تجاه المصطلح، أو اختلاف التوجيه النحوي الذي يتبناه علماء كل مدرسة[144]، فقد يرى أحد النّحاة أنّ مصطلحَ غَيْرِهِ غيرُ قادرٍ على الوفاء بمضمون ما في ذهنه، فيلجأ إلى إعمال فكره في إيجاد مصطلح بديل.

إنّ اختيار المصطلح يتمُ بعد معرفة واضع المصطلح للمفهوم، أو الفكرة، فيختار له المصطلح المناسب القادر على حمل ذلك المفهوم، كما أنّ المفهوم لا يحمي المصطلح من التغير، فقد يتغير المصطلح تبعاً لتغيير فكر واضعه[145] ، وهذا . كما يبدو . هو سبب تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد عند العالم الواحد.

ويتبدّى لي أنّ بعض المصطلحات التالية ربما جاء تعددها بسبب اختلاف الفكر النحوي لدى النحاة، منها:

- مصطلح (أسماء الأفعال): مصطلح بصري لم يعترف به الكوفيون.

اختلف البصريون في تحديد تسميتها، فهي عند جمهورهم أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال، وأطلق عليها بعضهم أسماء لمدلول هذه الألفاظ من الأحداث والأزمنة، وسمّاها بعضهم أسماء للمصادر، ثم دخلها معنى الفعل، أمّا الكوفيون فعدوها أفعالاً لدلالتها على الحدث والزمان، وجعلها ابن صابر قسماً رابعاً من أقسام الكلمة، سمّاها (الخالفة)[146].

وحجة البصريين أنّ هذه الألفاظ (أسماء الأفعال) لا تأخذ سمات الفعل وخصائصه، ويدخلها التنوين، أمّا الكوفيون فنظروا إليها على أنّها تدل على الحدث المقترن بالزمن[147]، وقد انحاز كل من المخزومي والسيّد إلى رأي أصحاب المدرسة التي كتب عنها.

وترتب على هذا الخلاف خلاف في إعرابها[148]، ولعل فكرة العامل التي كانت مسيطرة عليهم، هي التي دعتهم إلى هذا الخلاف.

- مصطلح (العماد): مصطلح كوفي يقابل مصطلح (الفصل) عند البصريين، ويسميه بعض الكوفيين أيضاً (دعامة)[149]، كما أن الفراء يطلق مصطلح (العماد) على ضمير الشأن، ويفرق بينهما في المفهوم[150].

تطلق هذه المصطلحات على الضمير المرفوع المنفصل الذي يتوسط المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم إنّ وخبرها، ومفعولي (ظنّ)، واشترط جمهور النحاة فيه مطابقة ما قبله في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتكلم، والخطاب، والغيبة، والاسم الذي بعده يكون معرفة[151].

علل الرضي هذه التسميات بقوله[152]:"وسمي فصلاً؛ لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة ... والكوفيون يسمونه عماداً، لكونه حافظاً لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط".

نظر البصريون إلى المصطلح السابق باعتبار الوظيفة الشكلية التي يؤديها الضمير في التركيب، وهي الفصل بين المتلازمين، في حين نظر الكوفيون إليه باعتبار ما يقدمه للجملة، إذ يعتمد عليه في الوصول من المبتدأ إلى الخبر، كما يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أنّ الثاني خبر لا تابع[153]، أمّا تسميتهم إياه (دعامة)؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه[154].

والخلاصة أن تباين نظرة النحاة تجاه وظيفة المصطلح ودوره في الجملة أدى إلى تعدده، وهذا ينبئ عن الفكر النحوي في اختيار المصطلح، غير أن توسع دلالة المصطلح عند الكوفيين أدى إلى الخلط بين ضميري الفصل والشأن.

الخاتمة:

تأتي أهمية المصطلح باعتباره مؤشراً من المؤشرات التي تسعفنا في معرفة مراحل تطور العلم، ودرجة نضجه وتمكّنه، وخلص البحث إلى أن تعدد المصطلحات واختلافها يعود إلى جملة من الأسباب، أهمها:

- إنّ بعض المصطلحات التي نسبت للكوفيين هي في الحقيقة ليست لهم وحدهم، بل يرجع بعضها للخليل بن أحمد، وقد استعملها بعض البصريين، كما أنّ الكوفيين استعملوا بعض مصطلحات البصريين، وقد أشرت إلى مصطلح الكناية كمثال على ذلك، وأشرت لبعضها في تضاعيف البحث، ولهذا يجب إعادة النّظر في نسبة المصطلحات النحوية إلى أربابها.
- مرور المصطلحات بمرحلة المخاض، التي تعكس طبيعة تطور الدرس النحوي، ومن مظاهر هذه المرحلة: تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد عند العالم الواحد، وأحياناً تعدد دلالة المصطلح الواحد، وكذلك وصف المصطلح والتعبير عنه بجملة أو أكثر، وخير مثال على ذلك كتاب سيبويه.
- اختلاف مناهج النحاة وتباين مصادر أخذهم اللغة، والتأثر بعلوم الثقافات الأخرى عكس اختيارهم للمصطلح النحوي.
- أفادت المصطلحات النحوية من اختلاف الفكر النحوي لدى النحويين، بسبب طبيعة الدرس النحوي الاجتهادية، ومن خصومة النحاة.
- الرغبة في الخلاف أحياناً، وهذا واضح عند النحاة البصريين والكوفيين، إذ ظهرت مصطلحات كوفية لها دلالات خاصة مقابل مصطلحات بصرية، وأحياناً رفض كلّ من الفريقين مصطلحات الفريق الآخر، ومبعث ذلك التعصب الإقليمي الناتج عن الانقسام الجغرافي والفكري.
- لم تكن قضية المصطلح أحياناً تشغل النحاة وتؤرقهم وبالأخص سيبويه والفراء بقدر إيصال الفكرة وتوضيح المفهوم.

- اختارت الدراسة نماذج من المصطلحات، وتدعو إلى دراسة المصطلحات النحوية دراسة جديدة تقوم على الاستقصاء وتحري الدقة في نسبتها، ومحاولة تفسير تعددها واختلافها.
- عززت هذه الأسباب ببعض المصطلحات الموجودة في تضاعيف البحث.

الهوامش :

[1] – ينظر على سبيل المثال: ابن الوردي، شرح تحفة ابن الوردي في علم العربية، ت: صلاح روّاي، القاهرة، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى. ص 235–240، و فاضل السامرائي،(1969م). ابن جني النحوي، دار النذير .ص264، و جعفر عبابنة، (1984م)، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي،عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى. ص 177، و جميل علوش، (د.ت).ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، القاهرة، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى.ص 241، و خديجة المفتي، (1985م). نحو القرّاء الكوفيين، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى. ص 339 وغيرها.

[2] – فعلى سبيل المثال – لا الحصر – نسب بعض الدارسين من القدماء والمحدثين مصطلح (الكناية) إلى الكوفيين، انظر على سبيل المثال ابن يعيش،(د.ت). شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة المتنبي، 84/3، والسيوطي، جلال الدين، (1979م). همع الهوامع ، ت: عبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية 194/1، ومن المحدثين: مهدي المخزومي،(1986م). مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بيروت – لبنان، دار الرائد العربي، الطبعة الثالثة، ص314، و عبد الرحمن السيد، (1969م). مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى، ص348، وشوقي ضيف، (1992م). المدارس النحوية، دار المعارف، الطبعة السابعة، ص 166، و عوض القوزي، (1981م)، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ص174–175، وخديجة المفتي، نحو القراء الكوفيين ص343، و إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر– عمان، ط1، 1987م ص107. والحقيقة أن الخليل بن أحمد أول من استعمله، جاء في كتاب العين في مادة (هوى)، ما نصه: "وأما (هو) فكناية التذكير، و(هي) كناية التأنيث" ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(1980م). العين، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بغداد – العراق، دار الرشيد، 105/4، واستعمل هذا المصطلح أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (1954م). مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد، القاهرة، 24/1، قال:" ومجاز (إيّاك نعبدُ) إذا بُدئ بكناية المفعول قبل الفعل جاز الكلام". و ابن السراج، (1988م). الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 79/1، قال: "فالمكنى هنا بمنزلة الظاهر"، وفي المقابل نجد من الكوفيين من يستعمل مصطلح (المضمر) ومشتقاته، يقول الفراء: "... حسن ذلك في (ليس)، أن تقول: ليس بقائمٍ أخوك، لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك:لستُ ولسنا"، الفرّاء، معاني القرآن(1972م). ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 43/2، وانظر أيضاً: 14/1، 24، 31. وغيرها، وينظر حول ذلك أيضاً: ياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (3) العدد (1) 2007م. ص25. والخلاصة انه لا تصح لنا نسبة هذا المصطلح إلى الكوفيين وحدهم بدليل ما تقدم من شواهد حيث استعمل البصريون والكوفيون مصطلحي (الكناية والمضمر)، ويبدو أن هذه المصطلحات للخليل بن أحمد، لهذا يجب

علينا إعادة النظر في نسبة المصطلحات حتى لا نرتكب خطأ من سبقنا. وينظر حول ذلك، سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان – الأردن، 1998م.

3 – ينظر: مدرسة الكوفة ص 306

4 – ينظر: المدارس النحوية ص 165–171

5 – ينظر: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره ص 162، 172

6 – مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ص 177.

7 – محمد خير الحلواني ،(د.ت). الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، حلب، دار القلم العربي. ص73

8 – ينظر: خديجة الحديثي، (2001م). المدارس النحوية،إربد – الأردن، دار الأمل، الطبعة الثالثة،.ص132

9 – ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 136، ص48

10 – ينظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفحالة– الإسكندرية (د.ت) ص161

11 – المرجع السابق، ص88

12 – شوقي ضيف، المدارس النحوية ص110، و 167

13 – ينظر: الباقولي، نور الدين أبي الحسن الملقب بـ (جامع العلوم النحوي) ت:543هـ، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ت: عبدالقادر السعدي، دار عمار– عمان، ط2001/1م، 102/1

14 – شوقي ضيف، المدارس النحوية ، ص 167

15 – ينظر : عوض القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري،الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1981/1م . ص162

16 – مصطفى الحيادرة ،(2003م). من قضايا المصطلح اللغوي العربي، إربد – الأردن، عالم الكتب الحديث. ص29

17 – ينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي ص162–189

18 – شوقي ضيف، المدارس النحوية ص171

19 – صاحب جعفر أبو جناح، (1994) المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين، أعمال مؤتمر النقد الأدبي الخامس في جامعة اليرموك، إربد، 1994م، ص1.

20 – غازي طليمات،(1985م). المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد التاسع، ص 265–266

21 – ينظر : سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية ، ص6

22 – عبد القادر المهيري ، (1993م). نظرات في التراث اللغوي العربي،ط1، بيروت، دار المغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ص 166

23 – سيبويه، عمرو بن قنبر،(1988م). الكتاب، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 95–94/4

24 – سيبويه، الكتاب، 374/3

25 – المرجع السابق، 41/1

26 – ينظر: إيناس كمال الحديدي (2006م) ، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء – الإسكندرية، ط1/ ص138–139

27 – المرجع السابق، 73/1

28 – المبرد، أبو العباس،(1963م). المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، 112/3.

29– الزجاجي، أبو القاسم (1984م) ، كتاب الجمل في النحو، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ودار الأمل – إربد/الأردن ، ط1/ ص111، وينظر أيضاً: ابن عصفور، علي بن مؤمن،(1999م). شرح جمل الزجّاج، (الشرح الكبير) ت: صاحب أبو جناح، بيروت – لبنان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 65/1 .

30 – الزمخشري، جار الله، (1993م).المفصل في صنعة الإعراب، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، قدم له وبوّبه علي بو ملحم، بيروت . لبنان، دار ومكتبة الهلال، ط1، ص 38

31 – ابن يعيش، شرح المفصل 77/1.

32 – الأنصاري،ابن هشام،(1999م).أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا– بيروت، المكتبة العصرية، 186/2.

ويبدو أن ابن هشام أخذه من قول ابن مالك: واعمل المهملَ في ضمير ما تنازعاه، والتزم ما التُزِما

33 – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 625/1

34 – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 186/2

35 – التنازع لغة: التخاصم والتجاذب، واصطلاحاً: توجيه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد.

36 – سيبويه، الكتاب 12/1

37 – المرجع السابق 13/1

38 – المرجع السابق 14/1

39 – المرجع السابق 5/3 ، وينظر أيضاً:219/4

40 – ينظر: يحيى عبابنة (2006م) ، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي– عمان، وعالم الكتب الحديث – إربد، ط1 / ص39

41 – ينظر ، ياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي ص18

42 – ينظر: علي توفيق الحمد، في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) موقع : Free web sit hostin free servers.com (الصفحة الخامسة الانترنت).

43– ينظر: سيبويه، الكتاب 44/1، 370، 376، 384، 391، 395، 397، 400

44 – ينظر: المرجع السابق، 87/2

45– ينظر: المرجع السابق، 87/2، 88

46– ينظر: المرجع السابق، 391/1

47 – ينظر: المرجع السابق،370/1

48 – ينظر: المرجع السابق،49/2، 50، 81 ، 86، 87 ، 88.

49 – ابن يعيش، شرح المفصل 55/2، وينظر أيضاً: الثمانيني(2002م)، الفوائد والقواعد، ت: عبد الوهاب محمود الكحلة، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ص300

50 – الثمانيني، ، الفوائد والقواعد ص299 .

51 – ابن يعيش، شرح المفصل 55/2

52 – سيبويه، الكتاب 397/1

53 – المرجع السابق 400/1، و121/2

54 – ينظر: مصطفى الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ص 28

55 – سيبويه، الكتاب 397/1

56 – المرجع السابق 121/2

57 – ينظر: إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث ص144

58 – سيبويه، الكتاب 88/4

59 – المرجع السابق، الصفحة نفسها، وينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي، ص 86

60 – المرجع السابق، 23/1

61 – يرى أحد الباحثين أن المنهج عند البصريين والكوفيين واحد، يقول: "المنهج واحدٌ، والأصول النظرية واحدة، ولا خلاف حول هذه الأصول"، وقال أيضاً: "هناك خلاف واضح وظاهر في المصطلحات النحوية بين البصرة، والكوفة، ولكن هذا الخلاف لا يؤدي إلى القول بوجود مدرسة كوفية مستقلة عن النظرية البصرية، فالمصطلحات في نهاية الأمر هي الجانب السطحي من النظرية العلمية، وليس الجانب الأصيل"، خليل، حلمي، (د.ت). العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص43.

62 – ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص361،316، وعبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة، ص145.

63 – المخزومي، مدرسة الكوفة، ص164

64 – ينظر: خديجة المفتي، نحو القراء الكوفيين، ص 18

65 – ينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي ص 24

66 – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة،ص305

67 – غازي طليمات، المفهوم النحوي في كليات الكفوي، ص 265–266

68 – ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 26،وص 216، وعبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة ص88، وشوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 88.

69 – سيبويه، الكتاب 117/2

70 – عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة، ص363، و365.

71 – كيس فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود كناكري، إربد – الأردن، عالم الكتب الحديث، ط3/(2003م)، ص263.

72 – ينظر: أحمد مطلوب، بحوث لغوية، دار الفكر – عمان، ط1/1987م. ص190، و ص198–199

73 مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (د.ت)، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول . تركيا، مادة (جحد) 105/1

74 – ينظر: الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعده عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى(1992م). ، ص 356، ص 889، و التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى(1996م) ، 552/1

75 – ينظر: الجرجاني، التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية،(1992)، ص77.

76 – ينظر: الفراء، معاني القرآن 52/1، 53، 175، 479. 166/2، 167

77 – ينظر: المرجع السابق 59/1، 166، 43/2

78 – ينظر:الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، ت: فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسسة الرسالة/ط(1985م)، 1. ص266، 270، 313، 322،314

79 – الأنصاري، أحمد مكي، الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، القاهرة،(1964م)، ص442.

80 – شوقي ضيف، المدارس النحوية ص200

81 – عوض القوزي، المصطلح النحوي ص71

82 – المختار ديره ، دراسة في النحو الكوفي، بيروت– دمشق– دار قتيبة، ط(1991م). ص262

83 – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص309.

84 – ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، بيروت – دار الجيل(1999م)،. (نفى)، وابن منظور،لسان العرب، بيروت–دار صادر.(نفي)

85 – الأنباري،أسرار العربية، ت: محمد حسين شمس الدين، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط1/1997م، ص105

86 – ابن منظور، لسان العرب (ظرف)

87 – الأزهري، تهذيب اللغة، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة. (ظرف)

88 – سيبويه، الكتاب 216/1، 219

89 – ينظر: يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري ص115

90 – الثمانيني، الفوائد والقواعد 290

91 – سيبويه، الكتاب 204/1 – 205

92 – المبرد، المقتضب 74/1

93 – ينظر: المختار ديره، دراسة في النحو الكوفي ص222

94– الشرجي، عبداللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت: طارق الجنابي، بيروت– عالم الكتب، ط1/1987م. ص159

95 – الفراء، معاني القرآن 28/1، 119

96 – ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الألفية للأشموني، مع شرح الأشموني، تصحيح مصطفى حسين أحمد، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1947م، 162/2

97 – السامرائي، فاضل، معاني النحو، عمان، دار الفكر، الطبعة الثانية/ 2003م ، 153/2.

98 – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص310.

99 – كيس فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص49.

100 – أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط1977/9م ، 276/1–277، وينظر أيضاً: أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، بيروت – لبنان، دار الثقافة (1975م)، ، ص10.

101 – الأنباري، أسرار العربية ص 106

102 – السيوطي، همع الهوامع 8/3

103 – ينظر: صالح كاظم، الدرس النحوي عند علماء الحوزة، رسالة دكتوراة (مخطوط) بإشراف الدكتور أحمد جودي العتابيّ، كلية التربية – جامعة المستنصرية، (2007م)،. ص142 –143

104 – المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 309

105 – ينظر: البكاء، محمد،مصطفى جواد وجهوده اللغوية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط2/ 1987م . ص 207

106 – المخزومي، مدرسة الكوفة، ص309

107 – إيناس كمال الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث ص125

108 – ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص253

109 – ينظر: الحيدرة، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار – عمان، ط2002/1م. ص280

110 – ينظر: يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري ص98– 102

111 – سيبويه، الكتاب 45/1

112 – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت:محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، 1998م. 209/1، وينظر أيضاً: يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري ص90

113 – ينظر: أحمد مكي الأنصاري، الفراء ومنهجه في اللغة والنحو ص450، والمختار ديره، دراسة في النحو الكوفي ص254 – 456

114 – ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص 241

115 – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية ص 166

116 – سيبويه، الكتاب 164/2

117 – ينظر: الفراء، معاني القرآن 33/1، 43/2، 420 ، وينظر أيضاً: ياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء ص19–20

118 – عبدالله الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، هجر للطباعة والنشر، ط1990/1. ص52

119 – ينظر: صالح كاظم، الدرس النحوي عند علماء الحوزة ص158 وما بعدها.

120120 – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ص118

121 – ينظر: السيوطي، جلال الدين،الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة حيدر آباد الدكن،(1359هـ). 247/1، وعبدالرحمن السيد، مدرسة البصرة ص 347

122 – ينظر: أحمد مكي الأنصاري، الفراء ومنهجه في اللغة والنحو ص441 ، وينظر أيضاً: عوض القوزي، المصطلح النحوي ص178

123 – الفراء، معاني القرآن 58/1، وينظر أيضاً: ياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي ص50

124 – ابن يعيش، شرح المفصل 128/8

125 – ينظر: الخليل بن أحمد، الجمل في النحو ص160، 313، 319، 320، 322، 325

126 – ينظر: سيبويه، الكتاب 299/2، 111/3، 221/4،220

127 – الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: حسن محمد إبراهيم الحفظي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود ط1/993م 1372/2

128 – ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط2. ص149/3

129 – ينظر:الأنصاري، ابن هشام، الإعراب في قواعد الإعراب، ت: رشيد عبدالرحمن العبيدي، دار الفكر، ط1/1970م. ص8

130 – ينظر: بسندي، خالد ، مصطلح الحشو في الدرس اللغوي، بحث منشور في مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب دمشق/1425هـ.

131 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 171/5، وينظر أيضاً: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، 314

132 – العسكري، أبو هلال ، الفروق اللغوية، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي – القاهرة، (1994م). ص18، 19

133 – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية ص202

134 – ينظر: سيبويه، الكتاب 421/1، 5/2

135 – المرجع السابق 121/2، اختلفت دلالة مصطلح (الصفة) عند سيبويه، فأحياناً يطلق على التوكيد، ينظر: الكتاب: 315/2، 359، 385، 391، وأحياناً يطلقه على الحال والتمييز ، ينظر: الكتاب 121/2

136 – ينظر: الفراء، معاني القرآن 7/1، 11، 12، 13، 47، 50، وغيرها ، وينظر أيضاً: ياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في معاني القرآن ص42

137 – ينظر: الفراء، معاني القرآن2/1، 31، 32، 178، 45/2، 42/3

138 – أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص18

139 – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 47/3

140 – ينظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط ، 159/1، مادة (نعت)

141 – ينظر حول ذلك: إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث ص152– 155

142 – أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية. ص18

143 – عوض القوزي، المصطلح النحوي ص 156.

144 – مصطفى الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ص 24

145 – ينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي 183

146 – السيوطي، همع الهوامع، 121/5

147 – ينظر: المرجع السابق، 81/3، وعبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة ص 345.

148 – ينظر: المرجع السابق، 82/3، ومهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص308.

149 – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 110/3، وينظر: السيوطي، همع الهوامع235/1

150 – ينظر: الفراء، معاني القرآن 212/2، 228، 287، 3/ 185، 236، 299، وانظر أيضاً: المختار ديره، دراسة في النحو الكوفي ص243، وياسين أبو الهيجاء، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي ص26.

151 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع235/1 وما بعدها.

152 – ينظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب 169/1

153 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 227/1

154 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المصادر والمراجع:

- الأزهري، **تهذيب اللغة**، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- أمين، أحمد، (1977م)، **ضحى الإسلام**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة.
- الأنباري، (1997م)، **أسرار العربية**، ت: محمد حسين شمس الدين، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- الأندلسي، أبو حيان، (1409هـ . 1987م). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ت: مصطفى أحمد النحاس،القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الأولى.
- الأنصاري، ابن هشام(1970م) **الإعراب في قواعد الإعراب**، ت: رشيد عبدالرحمن العبيدي، دار الفكر، ط1/
- الأنصاري،ابن هشام،(1999م).**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا– بيروت، المكتبة العصرية.
- الأنصاري، أحمد مكي، (1384هـ/1964م)، **الفراء ومذهبه في اللغة والنحو**، القاهرة.
- الباقولي، نور الدين أبي الحسن الملقب بـ (جامع العلوم النحوي) ت:543هـ (2001 م) ، **كشف المشكلات وايضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، ت: عبدالقادر السعدي، دار عمار– عمان، الطبعة الأولى.

- بسندي، خالد ، **مصطلح الحشو في الدرس اللغوي**، بحث منشور في مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب دمشق/1425هـ.
- البكاء، محمد،(1987م). **مصطفى جواد وجهوده اللغوية**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الثانية.
- التهانوي، (1996م) **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم رفيق العجم، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى.
- الثمانيني، (1422هـ/2002م)، **الفوائد والقواعد**، ت: عبد الوهاب محمود الكحلة، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- الجرجاني، (1992)، **التعريفات**، ت: إبراهيم الأبياري ،بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية .
- أبو جناح، صاحب جعفر، (1994). **المصطلح النحوي واللغوي في كتاب العين، أعمال مؤتمر النقد الأدبي الخامس في جامعة اليرموك**، إربد، 1994م.
- ابن جني، أبو الفتح،(1990). **الخصائص**، ت: محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى.
- الحديثي، خديجة، (2001م). **المدارس النحوية**،إربد – الأردن، دار الأمل، الطبعة الثالثة.
- الحديدي، إيناس كمال، (2006م)، **المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث**، الإسكندرية – دار الوفاء، الطبعة الأولى.
- الحلواني، محمد خير،(د.ت). **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، حلب، دار القلم العربي.
- الحمد، علي توفيق، **في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)** موقع : Free web sit hostin free servers.com (الصفحة الخامسة الانترنت).
- الحيادرة، مصطفى،(2003م). **من قضايا المصطلح اللغوي العربي**، إربد – الأردن، عالم الكتب الحديث.
- الحيدرة، علي بن سليمان(2002م) **كشف المشكل في النحو**، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار – عمان، ط1.

- الخثران، عبدالله (1990) **مصطلحات النحو الكوفي**، هجر للطباعة والنشر، ط1.
- خليل، حلمي، (د.ت). **العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث**،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- ديره، المختار ، **دراسة في النحو الكوفي**، بيروت– دمشق– دار قتيبة، ط(1991م)
- الرضي(993م) ، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ت: حسن محمد إبراهيم الحفظي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود ط1.
- الزبيدي، سعيد جاسم(1998م)، **مصطلحات ليست كوفية**، عمان – دار أسامة.
- الزجاجي(1984)، **كتاب الجمل في النحو**، ت: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – مؤسسة الرسالة، وإربد – دار الأمل/ط1.
- الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط2.
- الزمخشري، جار الله، (1993م).**المفصل في صنعة الإعراب، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي**، قدم له وبوّبه علي بوملحم، بيروت . لبنان، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى.
- السامرائي، إبراهيم، (1987م). **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى.
- السامرائي، فاضل،(1969م). **ابن جني النحوي**، دار النذير.
- السامرائي، فاضل،(1423هـ / 2003م). معاني النحو، عمان، دار الفكر، الطبعة الثانية.
- السبكي، (د.ت). **عروس الأفراح، شروح التلخيص**، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.
- ابن السراج، أبو بكر، (1988م). **الأصول في النحو**، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.
- سيبويه، عمرو بن قمبر،(1988م). **الكتاب**، ت: عبد السلام هارون، القاهرة – مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.
- السيد، عبد الرحمن، (1969م). **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها**، ط1، مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى.

- السيوطي، جلال الدين،(1359هـ). **الأشباه والنظائر في النحو**، مطبعة حيدر آباد الدكن.
- – السيوطي،جلال الدين، (1979م). **همع الهوامع** ، ت: عبدالعال سالم مكرم، الكويت – دار البحوث العلمية.
- الشرجي، عبداللطيف بن أبي بكر|(1987م)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، ت: طارق الجنابي، بيروت– عالم الكتب، ط1.
- الصبان، (1947م).**حاشية الصبان على شرح الألفية للأشموني، مع شرح الأشموني**، تصحيح مصطفى حسين أحمد، القاهرة، مطبعة الاستقامة.
- ضيف، شوقي، (1992م). **المدارس النحوية**، دار المعارف، الطبعة السابعة.
- طليمات، غازي،(1985م). **المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد التاسع.
- عبابنة، جعفر، (1984م)، **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**،عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى.
- عبابنة، يحيى (2006م) ، **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**، جدارا للكتاب العالمي– عمان، وعالم الكتب الحديث – إربد، ط1
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (1954م). **مجاز القرآن**، تعليق محمد فؤاد، القاهرة.
- العسكري، أبو هلال (1994م) ، **الفروق اللغوية**، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي – القاهرة .
- ابن عصفور، علي بن مؤمن،(1999م). **شرح جمل الزجّاج، (الشرح الكبير)** ت: صاحب أبو جناح، بيروت – لبنان، عالم الكتب، الطبعة الأولى.
- علوش، جميل، (د.ت).**ابن الأنباري وجهوده في النحو**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى.
- ابن فارس(1999م) مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، بيروت – دار الجيل
- الفرّاء، **معاني القرآن**(1972م). ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(1980م). **العين**، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بغداد – العراق، دار الرشيد.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد(1985م)، **كتاب الجمل في النحو**، ت: فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- فيرستيغ، كيس،(2003م). **عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي**، ترجمة محمود كناكري، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، الطبعة الثالثة.
- القوزي،عوض،(1981م)، **المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى.
- كاظم، صالح،(2007م) **الدرس النحوي عند علماء الحوزة**، رسالة دكتوراة (مخطوط) بإشراف الدكتور أحمد جودي العتابيّ، كلية التربية – جامعة المستنصرية.
- الكفوي، (1992م). **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أعده عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- اللغوي، أبو الطيب (د.ت) مراتب النحويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم،الفحالة – الإسكندرية، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- المبرد (1963م) المقتضب، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت – عالم الكتب.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (د.ت)، **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول . تركيا.
- المخزومي، مهدي،(1986م). **مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، بيروت – لبنان، دار الرائد العربي، ، الطبعة الثالثة.
- مطلوب، أحمد (1987م) ، **بحوث لغوية**، دار الفكر – عمان، ط1.
- أبو المكارم، علي، (1975م)، **تقويم الفكر النحوي**، بيروت – لبنان، دار الثقافة.
- المفتي، خديجة، (1985م). **نحو القرّاء الكوفيين**، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى.
- ابن منظور ،**لسان العرب**، بيروت– دار صادر

- المهري، عبد القادر، (1993م). **نظرات في التراث اللغوي العربي**،ط1، بيروت، دار المغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- أبو الهيجاء، ياسين ، **منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في كتابه (معاني القرآن) من خلال طائفة من المصطلحات النحوية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، المجلد (3) العدد (1) 207م.
- ابن الوردي، **شرح تحفة ابن الوردي في علم العربية**، ت صلاح روّاي، القاهرة، دار الثقافة العربية، ، الطبعة الأولى.
- ابن يعيش،(د.ت). **شرح المفصل**، بيروت، عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة المتنبي.

Abstract

No one denies the efforts of previous and recent grammarians in studying idioms and following their meanings which were not easy. However, some studies which handled the syntactic idioms didn't show an interest in interpreting this phenomenon , their interest in following idioms within different concepts through many centuries had made them away of interpreting the differences in meanings, some grammarians related this to syntactical argument , if al-Basra's grammarian identified an idiom, al-Kufi would identify the same idiom with another name, just for opposition.

This survey aims to study this phenomenon through a list of syntactic idioms to interpret their various meanings and the difference between them. It also concluded that the accounting of these idioms relates to many reasons: the syntactic argument among grammarians, the stage of giving birth of an idiom, the difference in grammarians' curriculum , culture and their resources of acquiring languages, and the difference in syntactic thought which reflects the interpretative nature of syntax, I provide samples about some idioms.